A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/4/94
25 January 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

تقرير الأمين العام بشأن الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير وفقاً لمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ الذي يطلب إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المـــتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بأنشطتهما، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة. ويمثل التقرير تحديثاً للوثيقة E/CN.4/2006/104 ويركز على عمل مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

* تأخر تقديم هذا التقرير لتضمينه آخر المعلومات.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١	٣
ثانياً - مجلس أمناء صندوق التبرعات.....	٢-٥	٣
ثالثاً - معلومـــات محدَّثـــة عـــن الـــتطورات الأخـــيرة في المفوضـــية السامية لحقوق الإنسان	٦-٨	٤
رابعاً - المشـــاركة القطرية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بمختلف أشكال الوجود الميداني والآثار المترتبة بالنسبة لبرنامج التعاون التقني.....	٩-١٣	٤
خامساً - الوضع المالي لصندوق التبرعات وأداؤه في نظام التمويل العام	١٤-١٧	٥
سادساً - اســـتراتيجية مفوضـــية حقوق الإنسان المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر والبنك الدولي	١٨-٢٢	٦
سابعاً - تحديث للمعلومات المتعلقة بالتطورات الأخيرة داخل الأمم المتحدة	٢٣-٢٥	٧
ثامناً - حلقة دراسية عن التوصيات وهيئات معاهدات الأمم المتحدة	٢٦-٣١	٧
المرفق		
بيان للإيرادات والنفقات المقدرة لصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان		٩

أولاً – مقدمة

١- قدم الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان تقريراً سنوياً عن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، يعرض فيه مناقشات مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وطلبت اللجنة في قرارها الأخير بشأن هذا الموضوع وهو القرار ٢٠٠٤/٨١ إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة الإدارية اللازمة إلى مجلس الأمناء، واتخاذ الترتيبات لعقد اجتماعات المجلس، وضمان إدراج استنتاجات المجلس في التقرير السنوي الذي يقدم إلى اللجنة عن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وطُلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين تقريراً تحليلياً آخر عما أُحرز من تقدم وما تحقق من إنجازات ملموسة، وعن العقبات التي اعترضت تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وعن تشغيل وإدارة صندوق التبرعات. وقد تم تقديم هذا التقرير التحليلي (E/CN.4/2006/104). وبعد ذلك، طلب مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١٠٢/٢ إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بأنشطتهما، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة. ويقدم هذا التقرير في سياق تحديث للوثيقة E/CN.4/2006/104 يركز على عمل مجلس أمناء صندوق التبرعات.

ثانياً – مجلس أمناء صندوق التبرعات

٢- يعين الأمين العام أعضاء مجلس الأمناء لتقديم المشورة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تبسيط وترشيد أساليب وإجراءات عمل برنامج التعاون التقني للمفوضية. وقد تحول المجلس عن استعراض المشاريع، كل على حدة، إلى تقديم المشورة إلى المفوضية بشأن توجه السياسة العامة، ووضع رؤية واستراتيجية شاملتين على مستوى برنامجي أوسع. ويحظى تطور الدور الذي يقوم به المجلس بتقدير المفوضية التي تستفيد بشكل كبير من خبرته وحكمته، وبخاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت الإصلاح في الأمم المتحدة والمفوضية السامية.

٣- ويعقد المجلس اجتماعاته مرتين سنوياً. وقد عُقدت الدورة الخامسة والعشرون في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي أثناء تلك الدورة، عقد مجلس الأمناء حلقة دراسية مشتركة يومي ٩ و١٠ تشرين الثاني/نوفمبر مع أعضاء هيئات المعاهدات، وممثلي وكالات وبرامج الأمم المتحدة ورؤساء المكاتب الميدانية للمفوضية عملاً بتوصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة (انظر الفرع السابع أدناه). كما شارك المجلس في بعض المشاورات الإقليمية التي أجرتها المفوضية مع رؤساء مكاتبها الميدانية.

٤- وفي نهاية كل دورة، يجتمع المجلس مع الدول الأعضاء بغية اطلاعها على عمله وتبادل الآراء بشأن القضايا التي تحظى باهتمام مشترك وترتبط ببرنامج التعاون التقني. وفي ختام الدورة الخامسة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لم يتمكن المجلس من المحافظة على التقليد المتمثل في عقد اجتماع مع الدول الأعضاء بسبب انعقاد الحلقة الدراسية المشتركة عملاً بتوصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ويأمل المجلس أن يساعد هذا التقرير على إبقاء الدول الأعضاء على علم بعمل المجلس.

٥- وفي الدورة الخامسة والعشرين، رحب المجلس بعضوين جديدين هما: مونيكا بنتو (الأرجنتين) ووليام أ. شاباس (كندا). وانتُخبت ماري شينري – هيسي رئيسة للمجلس. والأعضاء الآخرون هم فيتيت مونتارهورن (تايلند) وفياشيسلاف باكمين (الاتحاد الروسي). ويعكس ما يلي مناقشات مجلس الأمناء في دورته الخامسة والعشرين.

ثالثاً – معلومات محدَّثة عن التطورات الأخيرة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٦- تحدد خطة المفوضة السامية للإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وخطة عمل أيار/مايو ٢٠٠٥، الاتجاه والأولويات لفترة السنتين الحالية وما بعدها. وانضم مجلس الأمناء إلى الزملاء الميدانيين للمفوضية في المشاورات الإقليمية لأفريقيا، من أجل مناقشة ما تحقق من تقدم حتى الآن، والمشاكل التي حدثت، والخطوات التالية المتصلة بتنفيذ خطة الإدارة الاستراتيجية وخطة العمل. وأشار الزملاء الميدانيون إلى التحدي الذي يمثله قياس وتحليل تأثير العمل في ميدان حقوق الإنسان. وأُشير إلى أن العمل المتعلق بالمؤشرات هو عمل جارٍ على قدم وساق في المفوضية وهو يتسم بصعوبة خاصة بالنسبة لأول خطة للإدارة الاستراتيجية لأنه يستلزم وضع المعايير الأساسية.

٧- وركز استعراض منتصف العام الذي تجريه المفوضية على تنفيذ المهام الأساسية في إطار كل مجال من مجالات التركيز الخمسة لخطة الإدارة الاستراتيجية (المشاركة القطرية، والقيادة، والشراكة، وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والإدارة والتخطيط)، فضلاً عن عملية التوظيف والوضع المالي. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي أُحرز في كل واحد من هذه المجالات، هناك تحديات يتعين التغلب عليها لتحقيق هدف خطة الإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهو المساعدة على سد الثغرات في مجال التنفيذ (المعرفة والقدرة والالتزام والأمن) على المستوى الوطني. ومن التحديات المستقبلية الرئيسية أن تكفل المفوضية اعتماد نهج واحد للأولويات المشتركة وأن تعزز الخبرة المواضيعية بطريقة مستدامة وموجّهة نحو العمل الميداني. وسوف يوفّر استعراض نهاية العام فرصة أخرى للنظر بصورة شاملة في التقدم المحرز والتدابير المطلوبة لتحقيق الهدف المحدد. وسوف يصدر عندئذ تقرير عن تنفيذ خطة الإدارة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٦.

٨- وشارك المجلس في الاجتماع الختامي للمشاورات الإقليمية لمنطقة أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى. وقدم مقررو الاجتماع تقارير عن المناقشات المتعلقة بعمل المكاتب الإقليمية، واستعراض تطور التقييم القطري، والخطوط العامة لوضع استراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وساند المجلس رؤية مفوضية حقوق الإنسان التي مفادها أنه، بعد فترة التوسع ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ستركز المفوضية خلال فترة السنتين القادمة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) على تعزيز المبادرات الرئيسية ومتابعتها حتى يتم إنجازها.

رابعاً – المشاركة القطرية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بمختلف أشكال الوجود الميداني والآثار المترتبة بالنسبة لبرنامج التعاون التقني

٩- كانت المشاركة القطرية واحداً من مجالات التركيز الخمسة لخطة العمل. وكان الغرض منها هو تحليل العقبات التي تعوق إعمال حقوق الإنسان والعمل على التغلب على تلك العقبات. وناقش مجلس الأمناء مفهوم المشاركة القطرية والتقدم الذي أُحرز منذ بداية تنفيذ خطة العمل في أيار/مايو ٢٠٠٥.

١٠- وتضمنت المشاركة القطرية عملية تقييم قطري وتطوير استراتيجيات ترمي إلى الاستفادة من المعرفة والخبرة من جميع قطاعات المفوضية. ووفّرت هذه العملية إطاراً للمشاركة الكلية والمستدامة على المستوى القطري. وناقش المجلس طبيعة عمليات التقييم القطرية وعلاقتها المحتملة بعملية الاستعراض الدوري الشامل

المرتقبة. ولاحظ المجلس أنه سيتم نشر جزء من التقييم القطري الناتج عن عمل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، بينما يستخدم جزء آخر لأغراض داخلية. وفي هذا الصدد، يسر المجلس أن يعرف أن المفوضية عاكفة على تجميع كافة المعلومات القطرية وإتاحتها على موقعها على شبكة الويب.

١١- وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، تمت مناقشة الجوانب الرسمية في محافل حكومية دولية في إطار مجلس حقوق الإنسان. وناقش المجلس التحديات، وكذلك الفرص التي يتيحها نظام الاستعراض الشامل هذا، الذي يعتبر تطويراً رئيسياً لآلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ولاحظ المجلس أن المفوضة السامية وضعت استراتيجيات واضحة، بوسائل تشمل المشاركة القطرية من جانبها، في خطة العمل، وذلك استجابة للتحدي المتمثل في سد ثغرات التنفيذ. وأبلغ المجلس بالمفاوضات الجارية بشأن احتمال إنشاء صندوق مخصص لمتابعة الاستعراض الدوري العالمي.

١٢- وكانت المشاركة القطرية من جانب المفوضية السامية تتعلق بجميع البلدان واستخدمت مجموعة من الأدوات المتوفرة لديها على أساس إجراء تقييم استراتيجي. وأوضح المجلس أهمية وظيفة الإنذار المبكر التي توفرها أداة التقييم القطري من أجل تجنب أن تقتصر المشاركة على مناطق الاضطرابات. كما لاحظ المجلس ضرورة أن تتوفر للمفوضية قدرة كافية تتيح لها الاضطلاع بدور هادف إزاء مجلس الأمن.

١٣- واعتُرف بأن أفضل وسيلة للاضطلاع بعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تكمن في وجود المفوضية في مختلف أقاليم وبلدان العالم مع توفر الموظفين ذوي الخبرة المطلوبة والمعرفة بالأوضاع واللغات المحلية. ويتخذ الانتشار الميداني للمفوضية حالياً شكل مكاتب إقليمية، ومكاتب قطرية وبعثات لدعم السلام، وانتداب مستشارين في مجال حقوق الإنسان للعمل في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبالنسبة لبرنامج التعاون التقني، أظهرت التجربة أن مشاريع المفوضية تكون أكثر فعالية عندما يكون للمفوضية وجود في البلد بعدد كاف من الموظفين، وعندما تشكل المشاريع جزءاً من استراتيجية مشاركة طويلة الأجل بموافقة الحكومة وتشتمل على برنامج كامل لعمل المفوضية.

خامساً - الوضع المالي لصندوق التبرعات وأداؤه في نظام التمويل العام

١٤- كان الوضع المالي لصندوق التبرعات حتى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على النحو التالي: بلغ إجمالي الإيرادات حوالي ١٣,٧ مليون دولار وبلغت النفقات والالتزامات حوالي ٨ ملايين دولار. وقُدّر رصيد الصندوق بحوالي ٥,٧ ملايين دولار. ويرد في المرفق مزيد من المعلومات عن الإيرادات والنفقات.

١٥- وناقش المجلس في دورته الخامسة والعشرين مسألة "المبالغ المرحلة" ومشكلة "التدفق النقدي". وفي بداية العام، لم يكن بالإمكان الحصول باستمرار على أموال كافية لتغطية العقود والأنشطة، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بتخصيص الأموال والتبرعات المعلنة غير المدفوعة. وبالتالي، كان لا بد من ترحيل مبالغ كافية للسماح ببدء الأنشطة بصورة سليمة. ويرى المجلس أن أسباب الحاجة إلى ترحيل المبالغ يجب أن تحدد بوضوح حتى لا ينعكس ذلك سلباً على التبرعات في المستقبل.

١٦- وتعتمد المفوضية، من خلال خطة العمل وخطة الإدارة الاستراتيجية، نهجاً كليّاً يهدف إلى المشاركة طويلة الأجل وممارسة الولاية الممنوحة للمفوضة السامية بصورة تامة. وعليه، كانت السياسة العامة للمفوضية هي تشجيع تقديم تبرعات غير مخصصة. وتقدم كميات متزايدة من التبرعات بهذه الطريقة.

١٧- وذكر المجلس بأنه اتخذ قراراً مدروساً بأن يتحول من النظر في المشاريع المنفردة إلى رؤية استراتيجية على المستوى البرنامجي. ومع ذلك، رأى المجلس أن من المهم إجراء مناقشات أكثر تفصيلاً خلال دوراته القادمة بشأن أداء صندوق التبرعات والصورة العامة لترتيبات المفوضية المتعلقة بالتبرعات. ووافقت دوائر دعم وإدارة البرنامج على تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن المبالغ المخصصة من صندوق التبرعات بغية تيسير قيام المجلس بإجراء المزيد من المناقشات.

سادساً - استراتيجية مفوضية حقوق الإنسان المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر والبنك الدولي

١٨- تعمل مفوضية حقوق الإنسان بصورة متزايدة على معالجة مسألة الفقر ويتسم عملها بالنشاط والريادة. وكان ذلك واحداً من التحديات الرئيسية المحددة في خطة العمل، التي تم التأكيد عليها بشدة في خطاب المفوضة السامية أمام مجلس حقوق الإنسان. وكان موضوع يوم الاحتفال بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ هو "محاربة الفقر، مسألة التزام لا إحسان". وتحقق تقدم في تغيير العقلية، وثمة حاجة إلى تطوير المزيد من الأدوات بغية المحافظة على هذا الزخم.

١٩- ودخل المجلس في نقاش مع زملاء المفوضية السامية عن استراتيجية المفوضية في مجال التخفيف من حدة الفقر والمشاركة مع البنك الدولي. وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم بشأن الدور القيادي الذي اضطلعت به المفوضة السامية وأعربوا عن تشجيعهم لها في القيام بهذا العمل الهام. ورحب المجلس بمبادرة المفوضية الرامية إلى وضع استراتيجية أوضح وتحديد مداخل للمفوضية في مجال التخفيف من حدة الفقر. كما رحب المجلس بمشاركة المفوضية مع البنك الدولي، مع الاعتراف بإمكانية حدوث توترات في بعض الأحيان التي تحتاج فيها المفوضية إلى النظر بعين انتقادية في تلك المشاركة.

٢٠- كما نوه المجلس بـ "التوعية الداخلية" بهذه المسائل في مقر المفوضية بوصفها جزءاً من "تغيير العقلية". ومن اليسير نسبياً بالنسبة للزملاء في الميدان تفهم مسائل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومشاكل الفقر، فهي مسائل يرونها في الواقع. وسيكون التدريب الداخلي وتطوير الأدوات ضروريان في هذا الصدد.

٢١- وشدد أعضاء المجلس على أن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية غير قابلة للتجزئة سواء من الناحية النظرية أو العملية، ولا مجال للمفاضلة فيما بينها. وهذه مسألة تتعلق بالسياسة العامة والعمل والاستجابة العامين أكثر منها مسألة صلاحية للعرض على المحاكم. أما مؤشرات التقدم فهي هامة لكفالة أن تتخذ الدول خطوات للعمل وأن تتم مساءلة المكلفين بالواجبات.

٢٢- كما أجرى المجلس تحريات بشأن المشاركة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واطلع على العمل المتصل بمتابعة خطة العمل في مجال إقامة الشراكات. وتركز المفوضية في الوقت الراهن على المشاركة مع البنك الدولي.

سابعاً - تحديث للمعلومات المتعلقة بالتطورات الأخيرة داخل الأمم المتحدة

٢٣- يتابع المجلس باهتمام بالغ مبادرات إصلاح الأمم المتحدة ويقدم المشورة للمفوضية عن انعكاساتها على برنامج التعاون التقني. واستعرض المجلس في دورته الخامسة والعشرين التطورات الأخيرة في الأمم المتحدة، بما في ذلك التطورات المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان والفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة ولجنة بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

٢٤- وانصب اهتمام المجلس على وجه الخصوص على التطورات المتصلة بمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك مناقشة آلية الاستعراض الدوري الشامل وأسسها المعيارية وما تتطلبه من موارد. وأوضح المجلس قيمة الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الستين الماضية. وينبغي النظر إلى مجلس حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من الآلية الشاملة للأمم المتحدة التي تضم الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام والهيئات الأخرى.

٢٥- وفيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، تمت الدعوة إلى التركيز بشكل أقوى على تعميم منظور حقوق الإنسان في الأنشطة الإنمائية. وطُلب إلى المفوضية السامية أن تكون بمثابة مركز خبرة رفيعة يوفر الدعم المعياري للبلدان، كما سيتم تعزيز دور المنسق المقيم. ويعرب المجلس عن سروره للمراجعة الجارية حالياً لاختصاصات المنسق المقيم لتشمل حقوق الإنسان، وللبرنامج التدريبي للمنسقين المقيمين الجاري إعداده. وأكد المجلس أن الوقت قد حان لتحويل الخطب الرنانة إلى أفعال. ومن الأهمية بمكان مساءلة المنسقين المقيمين. ومن الخطوات الملموسة التي يجب اتخاذها في هذا الصدد التدريب والمشاركة في عملية الاختيار وتطوير الأدوات.

ثامناً - حلقة دراسية عن التوصيات وهيئات معاهدات الأمم المتحدة

٢٦- قام مجلس الأمناء خلال السنوات الأخيرة بإجراء مناقشات مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان في إطار اجتماعات رؤساء هذه الهيئات والاجتماعات المشتركة بين اللجان التابعة لها، وذلك بشأن تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات على المستوى الوطني. والتمست وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها توجيهات بشأن الطريقة التي يمكن بها أن تؤدي مشاركتها في منظومة هيئات المعاهدات إلى صياغة توصيات أكثر تحديداً وقابلة للتطبيق. كما التمست توجيهات بشأن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها على المستوى التشغيلي في تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية. وطلبت هيئات المعاهدات إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها أن تساعدها في الاضطلاع بدور الرصد وأن تدعم تنفيذ توصياتها. وأوصى الاجتماع السابع عشر لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بتنظيم حلقة دراسية لأعضاء هيئات المعاهدات، وأعضاء مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وممثلي عناصر الوجود الميداني للأمم المتحدة، إن أمكن، بغرض مناقشة شكل ومضمون الملاحظات الختامية وتنفيذها علي المستوى الوطني.

٢٧- ونُظّمت هذه الحلقة الدراسية خلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الأمناء المعقودة يومي ٩ و١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت الحلقة الدراسية هي الفرصة الأولى بالنسبة لبعض الجهات الفاعلة الرئيسية للالتقاء وإجراء مناقشات مركزة. وبالإضافة إلى حضور جميع أعضاء المجلس، شارك في المناقشة بفعالية أعضاء هيئات المعاهدات من لجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن ممثلين من الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وموظفون ميدانيون من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٢٨- وقام زملاء من الوكالات والبرامج المتخصصة بعرض خبراتهم المتنوعة المتعلقة بمختلف جوانب عمل هيئات المعاهدات، ولا سيما صياغة وتنفيذ توصيات هذه الهيئات. وعُرض عدد من دراسات الحالة الإفرادية الميدانية المتعلقة بمختلف المناطق والتي أعدتها المفوضية. وتبيّن بجلاء أن نوعية التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمدخلات الواردة من جهات فاعلة على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى التقارير الواردة من الحكومات، فإن مساهمات المنظمات غير الحكومية الوطنية، والمكاتب الميدانية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيثما وجدت، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، كان لها دور أساسي في مساعدة هيئات المعاهدات على تقديم تعليقات ذات صلة وتوجيه انتقادات بناءة. ويمكن جعل مثل هذه المشاركات الميدانية أكثر منهجية.

٢٩- وعلاوة على ذلك، تضطلع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بدور هام في توفير التدريب والتوعية والأنشطة الأخرى المتصلة ببناء القدرات لمجموعة من الجهات الفاعلة المعنية على المستوى الوطني، بما في ذلك البرلمانات، التي تضطلع بمهمة أساسية فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات. وتوجد لدى بعض البلدان مجموعة كبيرة من التوصيات التي تنتظر التنفيذ. وينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تساعد، من خلال العمل مع المنظمات غير الحكومية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، في تجهيز التوصيات بغية تيسير تنفيذها وفقاً لأولويات محددة بوضوح. وثمة حاجة أيضاً إلى إطلاع عامة الجمهور في كثير من البلدان بصورة أفضل على عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وتُعد الزيارات القطرية التي يقوم بها أعضاء هيئات المعاهدات، عندما تتم، مفيدة في التوعية بعمل هيئات المعاهدات على المستوى الوطني، فضلاً عن أنها تمكّن هيئات المعاهدات من طرح الأسئلة الأكثر أهمية.

٣٠- وتوفر هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بوصفها هيئات خبراء تابعة للأمم المتحدة، مشروعية ووزن على المستوى الوطني. ويوفر ناتج عمل هيئات المعاهدات إطاراً جيداً ومدخلاً للمشاركة القطرية من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما يوفر أيضاً أداة هامة تمكّن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها من إحراز تقدم في مجال الأهداف الإنمائية للبلدان. وينبغي أن تُدرس الملاحظات الختامية والتوصيات المقدمة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان وتُدمج بصورة منهجية في التحليلات التي تجريها وكالات وبرامج الأمم المتحدة عند وضع السياسات العامة والاستراتيجيات البرنامجية.

٣١- ورحب المشاركون في الحلقة الدراسية بإتاحة الفرصة لإجراء مناقشة مركزة فيما بين الشركاء المعنيين. واعتبروا أن من المفيد للغاية عقد المزيد من اجتماعات المتابعة التي يشارك فيها ممثلون عن الحكومات.

المرفق

بيان للإيرادات والنفقات المقدرة لصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان[أ]

(حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	المبلغ بدولارات الولايات المتحدة
الإيرادات	
بناءً على بيان الإيرادات حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	
الرصيد الابتدائي، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	٨ ٥٤٢ ٣٧٩
بعد خصم التبرعات المعلنة التي لم تدفع من السنة السابقة (١٣٠ ٠٠٠ دولار)	-١٣٠ ٠٠٠
الإيرادات التي تم تحصيلها (المبالغ التي تم تحصيلها + الترتيبات فيما بين المنظمات)	٤ ٥٤٠ ٠٥٠
فوائد وإيرادات متنوعة	٣٣١ ٥٧٩
مبالغ معادة إلى جهات مانحة	-
تسويات ووفورات من التزامات الفترة السابقة	٣٨٧ ٤٤٤
مجموع الإيرادات	١٣ ٦٧١ ٤٥٢
النفقات/الالتزامات	
- الاعتمادات المخصصة المدفوعة عام ٢٠٠٦	-
- الاعتمادات المطلوبة	-
- تكاليف دعم البرامج بالأمم المتحدة (١٣ في المائة)	-
مجموع النفقات/الالتزامات	صفر
الرصيد المقدر المتاح للصندوق	١٣ ٦٧١ ٤٥٢
الاحتياطي المالي للصندوق	
الاحتياطي النقدي لتشغيل الصندوق والاحتياطيات المرصودة للاعتمادات	(٥٩٣ ٥٨٩)
صافي الرصيد المقدر للصندوق المتاح للاعتمادات المالية المستقبلية (خاضع لتكاليف دعم البرنامج البالغة ١٣ في المائة)	١٣ ٠٧٧ ٨٦٣

(أ) قامت بإعداد كشف الموازنة التقديري هذا إدارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ولذا لا ينبغي اعتباره وثيقة مالية رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

- - - - -